

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 3 (2009) : 315 – 324
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية

أ/ سلطان بلغيث – جامعة تبسة

لقد مثل التخلف النسبي للعلوم الإنسانية عن مواكبة تطور العلوم الطبيعية هاجسا كبيرا بالنسبة للباحثين في العلوم الإنسانية، بل اعتبروه تحديا وراهنوا على الوصول بعلومهم إلى مستوى يُضاهي ما وصلت إليه العلوم الطبيعية. ومن ثمة وضعت العلوم الإنسانية في مواجهة خيار صعب بحيث فرض عليها النموذج الطبيعي كطريق وحيد لتحقيق علميتها، مما جعلها تراهن على التضحية بالكثير من خ وصياتها في سبيل الاستجابة لمقتضيات النزعة العلمية وفق شروط تمليها خ وصية العلوم الطبيعية وتتطلبها متطلبات الموضوعية العلمية وفق ما هو مُتَ ور في النموذج الطبيعي. ومن هنا طرحت مسألة الموضوعية والقيم في العلوم الاجتماعية، وهل الموضوعية موجودة في العلوم الاجتماعية بقدر وجودها في العلوم الطبيعية؟ ولعل ذلك ما حدى بلفيف من الباحثين إلى المناداة بانتهاج خط علمي ليس ضروريا أن يمر بسكة العلوم الطبيعية ويخضع بشكل كامل لشروط النموذج الطبيعي. إنه خط يستحضر خ وصية العلوم الإنسانية يختط لها أنموذجها الذي يتماشى وهذه الخ وصية. وستحاول هذه المداخلة أن تسلط الضوء على الموضوعية والذاتية من زاوية رؤية العلوم الإنسانية.

1– معنى الموضوعية في العلوم الاجتماعية: على الرغم ممن استمرار الجدل حول صعوبة التزام الموضوعية في الدراسات الاجتماعية إلا أن الموضوعية تبقى تحتفظ بأهميتها باعتباره مرآة عاكسة للحياد العلمي والتجرد من الأهواء والرغبات الشخ ية، وعلى حد تعبير ستنالي وبيك فإن العلم ليس شرسا وفاضلا فنتائج العلم لا تحمل بداخلها أحكاما خلقية أو عقائدية،فالعلم غالبا ما يكون موضوعيا لذا فهي تعني في النهاية تأكيد الباحث على نتائج ملاحظة الواقع أكثر من الانطباعات الشخ ية[1]. وبالتالي فهي– الموضوعية–

تجردا ونزاهة من لكل حكم من أحكام القيمة مادام رجل العلم لا يواجه إلا عالما مستقلا عن آرائه ورغباته وم الحه،وعليه أن يف ل فيه بعيدا عما تمليه عليه تحيزا ته الشخ ية[2].

2– الموضوعية والقيم: الباحث كائن اجتماعي ينتمي بالضرورة إلى مجتمع معين وطبقة اجتماعية وفئة مهنية معينة لها ثقافتها وقيمها ومعاييرها الخاصة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تحليل الوقائع بعيدا عن تأثيرات القيم والمعايير الشخ ية أو الطبقية أو المهنية؟ وهل يدل التمييز بين أحكام الواقع والأحكام المعيارية على أن الوقائع شيء وأن القيم شيء آخر؟ وكيف تتحدد العلاقة بين القيم والموضوعية؟ أم أن مبدأ الموضوعية لا ينطبق إلا على الوقائع؟

هل الموضوعية تحرر من القيم أم أنها في حد ذاتها التزام بقيم بعينها؟ لاشك أن رجل العلم ولاسيما الباحث في مجال العلوم الاجتماعية موجه بقيم سواء أراد ذلك أم لم يرد، والمسألة مجرد اختيار بين قيم وأخرى،والموضوعية هي القيمة التي ينبغي أن يؤثرها باختياره[3].

ومن هنا تطرح مسألة العلاقة بين الموضوعية والوقائع والقيم، استرعت هذه الإشكالية اهتمام ماكس فيبر واستقطبت انتباه العديد من الباحثين من بعده وعلى رأسهم Edward Bryan Portis(*). يرى هذا الباحث بأن ما يميز موقف ماكس فيبر من المسألة المطروحة هو إيمانه بثنائية القيم والواقع، على الرغم من أنه كان يفضل إضمار موقفه هذا. وأما دليل بريان بورتيز على أنه كان يتبنى فكرة ثنائية القيم والواقع فهو ت ريحه وإيمانه بأنه لا سبيل للعلم لدحض الأحكام المعيارية ولا مساعدة الناس على الاختيار بين التوجهات أو المنظومات القيمية أو المعيارية، ومعنى ذلك أنه ليس هناك معيار علمي للتمييز بين القيم أو ترتيبها حسب الأفضلية وبطريقة موضوعية. إن البحث العلمي لا يمكنه أن يقيم الدليل الموضوعي على تفوق قيم على أخرى أو نظام ديني أو سياسي أو اجتماعي على نظام آخر، ولا يمكن إصدار حكم متحرر من القيم بهذا الخ وص، ومعنى ذلك أن كل حكم من هذا القبيل لا بد وأن يستند فيه المرء على قيمه الخاصة، سواء أكان ذلك عن وعي أو عن غير وعي... ولا عيب –برأي ماكس فيبر– في أن ينظر الباحث إلى موضوع بحثه من زاوية نظر معينة، في ضوء القيم والمعايير والمثل التي يتبناها، بل العيب في أن يضمرها ولا ي رح بها.

تقتضي الموضوعية في نظر ماكس فيبر أن يكون الباحث على وعي بهذه العناصر الذاتية وأن يـ ـرح بها، ويعمل بالتالي جاهدا للحد من تأثيرها على تحليلاته... وتقتضي الحكمة في نظره أن يتم التمييز بين الذاتية والتوجه القيمي، ذلك أن التوجه القيمي الواعي لا يعني الذاتية بالضرورة ما دام الباحث قادرا على التحكم فيه[4].

وإذا كان المحتوى المعرفي للعلوم الطبيعية ينـ ـب على ظواهر محايدة لخلوها من الوعي والإرادة.فيمكن للإطار الثقافي والسياق الحضاري أن يرفعا أيديهما تماما...أما بالنسبة للعلوم الإنسانية فالأمر يختلف –حيث تتدخل– البدائل الحضارية الأخرى كالأعراف والتقاليد والفلسفات والمنحى السياسي وتوجهات الطبقة السائدة، وما تبثه وسائل الإعلام والإعلان والمـ ـالح القومية وفي النهاية الايدولوجيا...كلها تنافس العلوم الإنسانية في صلب حلبتها وصميم مفاهيمها وتـ ـوراتها ومنطوق نظرياتها،وتتبرع بالتفسيرات التي تميل إليها للظواهر الإنسانية والاجتماعية، لتنافس التفسيرات العلمية أو تستوعبها أو توجهها أو تؤثر فيها. في النهاية لا نظفر بتفسيرات علمية متكاملة للظاهر الإنسانية[4]. كما أن شخـ ـية الباحث من الـ ـعب أن تكون بمنأى عن عواطفه تأثير عواطفه لاسيما وهو يقوم ببحث ظواهر إنسانية.

ومع ذلك على الباحث أن يستفرغ جهده في تحري أعلى قدر ممكن من الموضوعية ويتحلى بالحياد العلمي لأن الـ ـعوبة تكمن "ليس في الأفكار الجديدة، بل في التخلص من الأفكار القديمة التي تتغلغل في كل زاوية من زوايا عقولنا. على حد تعبير "كينز"

3– الفوارق الموضوعية والمنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية:

3–1– الفوارق الموضوعية والمنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية: إن الانبهار المسرف بتجربة العلوم الطبيعية والسعي إلى تطبيق هذا النموذج على العلوم الإنسانية جعل الكثير من الباحثين يتجاهلون الكثير من الفوارق الموضوعية والمنهجية التي تفـ ـل بين العلوم الطبيعية والفيزيائية،ولبن العلوم الاجتماعية والإنسانية،وتجسيد هذه الفوارق يكشف عن الزيف الذي تمارسه الميتودولوجيا الوضعية باسم الموضوعية العلمية نفسها[5].

وإذا كان بعض الباحثين يرون أن المنهج العلمي الذي أسهم في تقدم العلوم الطبيعية هو ذاته الذي عرقل تقدم العلوم الإنسانية وخلق جملة من الأزمات نجمت عن عدم مراعاة

خـ وصية هذه العلوم. فالظاهرة الاجتماعية تنطوي على جانبين مادي وروحي،بينما الظاهرة الطبيعية ذات جانب مادي فقط. وعلى العموم يمكن إجمال هذه الفوارق في النقاط التالية:

أ–نوعية العلاقات المنظمة لكل من العلوم الطبيعية والإنسانية: العلاقات التي تنظم ظاهر العالم الطبيعي علاقات علمية آلية،بينما العلاقات الموجودة بين ظواهر العالم الإنساني تخضع للقيمة وترتبط بالهدف والغاية... فالعلاقات التي تنظم الظواهر الطبيعية تتميز بأنها علاقات سببية، وهي تستعمل مـ طلحات عددية وقياسية متـ لة بالحجم والمسافة...بينما العلاقات التي تنظم الظواهر الإنسانية علاقات قيمية تستعمل مـ طلحات كيفية متـ لة بالواجب والغاية والدوافع والأغراض. ومن ثمة فالعلمية في النموذج الإنساني تخضع لمعايير مغايرة للمقاييس التي يخضع لها النموذج الطبيعي[6].

ب– الاختلاف في قابلية الإدراك: الباحث في العلوم الطبيعية يتعامل مع أشياء مجردة من الشعور ومن التفاعل بينما المتعامل مع الظواهر الإنسانية يجد نفسه داخل نظام من العلاقات والتفاعلات،وهنا لا تكفي مجرد الملاحظة الخارجية لإدراك حقيقة هذه الظواهر التي يكون فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا في نفس الوقت وله حرية تغيير مظهره وسلوكه الخارجي، مما يجعل الباحث بحاجة إلى فهم المعني التي تنطوي عليها هذه التـ رفات.

ج– الاختلاف في درجة التعقيد: التعقيد في الظواهر الإنسانية مضاعف تعقيد على مستوى الفرد أو الشخـ ية الإنسانية في تكوينها الداخلي، وتعقيد على مستوى تفاعل هؤلاء الأفراد والشخـ يات فيما بينها وفي طبيعة العلاقات التي تربط بينها،وتعقيد يتعلق بطبيعة الظواهر الإنسانية نفسها التي تتميز عن الظواهر الطبيعية بالحركة والتغيير وعدم الثبات على حال واحدة وعدم التكرار على نفس النمط وفي نفس الشروط الاجتماعية[7].

3–2– <u>الفوارق المنهجية</u>: بالنظر إلى أن هناك اختلافات تميز العلوم الطبيعية عن العلوم الإنسانية، فمن الطبيعي أن ينتج عن ذلك اختلاف في المنهج، إذ ليس ضروريا أن يكون هذا المنهج ملتزما بتلك الإجراءات التي تتطلبها العلوم الطبيعية.

أ– الملاحظ الخارجية لا تعمق معرفتنا بالظواهر الإنسانية: بالنظر إلى تعقد العلوم

الإنسانية وحاجتها إلى قدرات نافذة من الاستبـ ـار والفهم فإن مجرد الملاحظة السطحية لن تحقق نتائج ذات بال بالنسبة للعلوم الإنسانية، مما يقتضي ضرورة التعمق في معرفة دوافع السلوك الإنساني، ذلك أن التـ ـرفات والمبادرات يمكن أن تعطي دلالات مختلفة لا تعبر عن كل شيء، كما أن الملاحظة والوصف لا يكفيان، والملاحظة البسيطة للواقعة مهمة ولمنها غير كافية للكشف عن الدوافع[8].

ب– عدم المطابقة بين المهج والموضوع: الموضوعات المدروسة من قبل العلوم الإنسانية ليست طيعة للملاحظة بالجمل،فالنظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء مادية يشوه حقيقتها وينسخ طبيعتها. إن الظواهر الإنسانية ليست في واقعها وحقيقتها مظاهر حسية، وغياب هذا الإدراك الواعي جعل الميتودولوجيا الوضعية تقدس الطريقة العلمية التجريبية كأسلوب وحيد للمعرفة،وخفي عنها أن الظواهر الإنسانية لا تتكون من عناصر حسية فقط وان عناصر أخرى ذات طبيعة مخالفة:أخلاقية وروحية تشكل عاملا حاسما في توجيه سلوكها الخارجي[9].

3–3– تنوع الأساليب العلمية: الإقبال على الموضوع المبحوث بكل تجرد ونزاهة علمية ومنع داعي العواطف أو الأهواء والنزوات من التسرب والتأثير على شجاعتنا في أن نسمح للحقيقة بأن تفرض لغتها ولو جاءت مخالفة لما نرغب فيه لأن المهم في الباحث الجاد "أن يقوده المنطق والدليل العلمي، لا الرغبات، أو الأهواء، أو التقاليد غير الثابتة علميا، في كل خطوة يخطوها في بحثه، أو رأي يتوصل إليه فيه "[10].

ولذلك برزت آراء بديلة لهذه الرؤى المنهجية المبتسرة مفادها أن الحقيقة العلمية لبست حكرا على التجربة فحسب،فهي واحدة من الوسائل العلمية في إثبات الحقيقة العلمية التي لن تكون حكرا على التجربة وحدها، ووجود الجوانب المادية في الحياة لا ينفي وجود غيرها من الجوانب المعنوية، فالجمود على صيغة محددة تنفي ما دونها من العلمية أمر مرفوض من قبل العلم نفسه الذي تعتبر المرونة من خـ ـائـ ـه المهمة،فأي معرفة بإمكانها الحـ ـول على تأشيرة العلمية إذا كانت موضوعية أي مجردة عن الهواء الشخـ ـية والتخمينات الذاتية ومطابقة للواقع.وهذا يتيح المجال لتوسيع نطاق العلمية خارج أسوار الرؤية الوضعية للعلم،فالموضوعية

العلمية لبست حكرا على المنهج التجريبي،فكل أسلوب يوصلنا إلى الحقيقة العلمية ويفتح أبـ ـارنا وبـ ـائرنا على أسرار الكون يعد أسلوبا علميا بغض النظر عن مدى تطابقه مع مقتضيات النموذج التجريبي.

4– هل هناك عالم موضوعي مستقل عن ملاحظاتنا؟ هل هناك إمكانية يتخلى بموجبها الباحث عن التزاماته الأخلاقية والقيمية عندما يتناول بالدراسة والتحليل الوقائع الاجتماعية؟ وبعبارة أخرى، إذا كانت الموضوعية شرطا ضروريا من شروط البحث العلمي، وكان الباحث جزءا من الواقع الذي يقوم بدراسته، فكيف يتسنى له تحقيق هذا الشرط؟وكإجابة على هذه التساؤلات طرح الباحثون جملة من الخـ ـائص التي يجب مراعاتها في العلم الموضوعي، لعل أهمها ما يلي:

– أن يكون ما هو موضوعي مشتركا بالنسبة لأذهان كثيرة،وبالتالي يمكن نقله من واحد إلى آخر (إجماع الباحثين يحد من مفعول عنـ ـر الذاتية).

– ما يكون مشتركا وقابلا للنقل ليس الإحساسات، بل ما يمكن أن يـ ـاغ في علاقات ونظريات.(تقنين الظواهرالاجتماعية ورفعها إلى الـ ـيغة العلمية).

– ما تستطيع النظرية أن تقدمه هو صورة لم يستوف صقلها وبالتالي فهي صورة مؤقتة وزائلة[11].(مرونة النتائج وقابليتها للمراجعة).

هناك أطروحة تقول بأن الوقائع الاجتماعية التي يجعل منها الباحثون موضوعا لدراساتهم توجد في استقلال عن أجهزتهم المفاهيمية ونظرياتهم. يتعلق الأمر هنا بالاعتقاد بوجود عالم موضوعي قائم بذاته، وهذا ما يسمى بالموضوعية الأنطلوجية. إن ما يميز هذه الأطروحة هو إيمانها بأن الحقائق العلمية لابد أن تكون لها صلاحية كونية ما دامت الوقائع تتمتع بوجود موضوعي بسبب وضعها الأنطلوجي المستقل عن تـ ـورات الملاحظ... ويرتكز هذا التـ ـور للوقائع الاجتماعية على مـ ـادرة مفادها أن الظواهر الاجتماعية تتشكل كنتيجة لقوانين موضوعية مستقلة عن إرادة البشر ورغباتهم.

وهناك أطروحة التي تقول إنه بإمكان نظرية تتعلق بمجموعة من الوقائع الاجتماعية أن تتبلور يناء على المعرفة الدقيقة بالوقائع وأن تستند في بنائها على مبادئ وقواعد معقولة،

بحيث يكون البناء النظري متناسبا مع المعطى الأمبريقي، وهذه هي الموضوعية بالمعنى الإبستمولوجي. إن ما يميز هذه الأطروحة عن الأطروحة السابقة –التي تنطلق في تحديها لمفهوم الموضوعية من الموضوع– هو أنها تركز في تـ ورها لشرط الموضوعية في العلوم الإنسانية على الإجراءات المنهجية وطريقة البحث. يستفاد من هذه الأطروحة أن ما يميز النظريات العلمية في المقام الأول هو منهجها العلمي الذي يتعامل مع المعطيات الأمبريقية بطريقة موضوعية، ومعنى ذلك أنه يجب أن يستند الباحثون في دراساتهم على مجموعة من الإجراءات الواضحة التي يمكن الاحتكام إليها في تقييم النظريات المتنافسة ومقارنة بعضها ببعض فيما يتعلق بدرجة علميتها.

وتذهب الأطروحة الثالثة إلى أن الوقائع الاجتماعية توجد في استقلال عن وعي الفاعلين الاجتماعيين المنخرطين فيها. وهذا هو التـ ـور الوضعي للوقائع الاجتماعية الذي يمثله أوجست كونت ودوركايم خير تمثيل والذي يقف في مقابل التـ ـور الفينومينولوجي أو التأويلي للظواهر الاجتماعية الذي ترجع جذوره إلى ديلتي مرورا بماكس فيبر(12).

الوقائع الاجتماعية توجد في استقلال عن وعي الفاعلين الاجتماعيين، ويعترف، على العكس من ذلك، بأن الوقائع الاجتماعية هي وقائع "ذاتية" من حيث ارتباطها بوعي الأفراد الذين يـ ـنعونها من خلال إضفاء دلالات خاصة عليها، كما يعترف بالأطروحة الثانية التي تقول إنه من الممكن تقديم وصف أمبريقي ونظري موضوعي لهذه للوقائع.

ذلك أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية تختلف عن الظواهر الطبيعية والحيوية من حيث الخـ ـائص، وبالتالي فإن وجه الخطأ في التّسْوية أثناء البحث بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية هو أن الظواهر الطبيعية يمكن تـ ـديقها مستقلة عن السياق الزّماني المكاني الذي وقعت فيه،ولكن الظواهر الإنسانية لا يُمكن أن تكون صادقة وهي مجردة عارية من الملابسات الدينية والخلقية والاجتماعية التي تحكم حركة هذه الظواهر(12).ومن ثمّة فإذا كان الإنسان جزءا من هذا العالم،فإنه جزء يتجزأ،وبالتالي فدراسته تحتاج إلى مناهج وأساليب خاصة تستجيب لطبيعة هذه الخـ ـوصيات في الظاهرة الاجتماعية.

وعليه بات ضروريا أن تطوع القضية العلمية في بحوث العلوم الإنسانية لشروط صياغة

الفرض العلمي الذي يقبل المواجهة مع الواقع، من حيث المبدأ، وكل مالا يقبل هذا التطويع يظل خارج المحتوى العلمي حتى يجد طرقه فيما بعد لهذا التطويع وهنا يمكن أن نبدأ الطريق نحو حل مشكلة العلوم الإنسانية[12]. بمعنى أن حل مشكلة الموضوعية في العلوم الإنسانية لن يكون لاجتزاء كل مالا يستجيب لمواصفات النموذج الطبيعي، بل بالبحث في صيغة للموضوعية تأخذ بعيه الاعتبار طبيعة الفروقات النوعية الكائنة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وهذا لا ينفي التنسيق بينهما في الممارسات العلمية المشتركة.

إن حل مشكلة العلوم الإنسانية،لا يعني عزلها عن واقع الحياة، بل جعلها تتعامل مع واقعها بالأدوات والوسائل العلمية الملائمة له حتى تكون جراحتها لهذا الواقع مبنية وفق مقتضيات المنطق السليم، وليس من المطلوب إذعان مستور للأوضاع الراهنة يتذرع بالحياد الأكاديمي، ولا خضوع بل تكريس له بزعم الموضوعية العلمية. ولا طبعا إثارة الثورة عليه لمجرد الشغب والفوضى والرفض تحت اسم العلم المجيد...فحتى ولو كانت المنابع الإيديولوجية م دراً لعرض علمي فإن الفرض هو فقط وفي حد ذاته الذي يخضع للاختبار التجريبي،يتم تكذيبه أو تعديله أو تعزيزه. أما الم ادر الحضارية الكبرى فلا علاقة لمنطق العلم ومعاييره بها[13]. ومع ذلك فإن هناك صعوبات جمة في إنفاذ مثل هذا الأمر لاسيما وأن المعرفة العلمية تتسع في المنظور المعرفي الإسلامي لتشمل النقل والعقل كما يقول العلامة ابن خلدون. فالوحي م در الم ادر الحضارية الكبرى مما يجعل الموضوعية المنتهجة في العلوم الإنسانية تأخذ طابعا معياريا.

خاتمة:

ترتبط المناهج العلمية في دراسة الإنسان والظواهر الكونية بإشكالية الموضوعية والذاتية، فإذا كان الإنسان كيانًا ماديًا، فبالإمكان رصده بشكل ماديّ برّانيّ/ خارجيّ، أما وأن الإنسان كيانًا مركبًا يحوي عناصر مادية وعناصر غير مادية، فالرصد البرّاني الموضوعي ي بح غير كافٍ. ورغم أن العلوم الإنسانية شقت طريقا شاقا بحثا عن مناهج تحقق هذا

المسعى، إلا أنها لم تجد ضالتها في كنف النموذج الطبيعي،ومع ذلك ما يزال الجهد البحثي مستمرا وما يزال الباحثون يأملون بان تزداد طاقة العلوم الإنسانية وتتعزز قدراتها في الإمساك بالعقل العلمي وفق منطق يلبي حاجتها ويستجيب لخ وصيات الظواهر الإنسانية، وبالتالي الإسهام في تقدم العلوم الإنسانية.

وفيما يت ل بمسألة الموضوعية ن ل إلي حقيقة مؤداها أن الموضوعية القائمة في العلوم الطبيعية من المتعذر تحقيقها في العلوم الإنسانية، فاالظواهر الإنسانية تختلف عن الظواهر الطبيعية، فالظواهر الإنسانية تتميز بتعقد وتنوع الأسباب المؤدية لظهورها وسرعة تغيرها وصعوبة تكميمها، وصعوبة عزل الباحث عن المجتمع فهو جزء من المجتمع ولابد أن يؤثر ويتأثر بالظواهر الموجودة فيه. ومادامت الموضوعية العلمية وفق مقتضى العلم الطبيعي غير ممكنة التطبيق في العلوم الإنسانية فهل يمكن الاعتراف بعدم جدوى بحث مسألة الموضوعية في هذه الأخيرة؟ وهل يعني ذلك أنه من المستحيل تأسيس علم موضوعي لدراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية؟ الواقع الموضوعي يؤكد أنه لا يوجد علم موضوعي مستقل استقلالا تاما عن أي منظور قيمي مهما كان نوعه. ومع ذلك فإن الموضوعية ممكنة في العلوم الإنسانية، لكنها لا تتحقق إلا بعد أن يعلن الباحث صراحة عن المنظور الذي ينطلق منه حتى يمكن أخذه بعين الاعتبار في دراسات مغايرة ولا يقع الباحثين فريسة تنميط نموذج عالمي للموضوعية. فالعلوم الإنسانية، حسب "طوماس كوهن" لا تعدو أن تكون مجرد نظرة إلى العالم، تتغير بتغير المد ادرات والمنظور الإرشادي الذي تؤسسه.

الهوامش:

1– شتا السيد علي، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعةالإسكندرية، **1982**، ص**04**.

2– قن وة صلاح، فلسفة العلم، الهيئة الم رية العامة للكتاب، القاهرة، **2002**، ص**173**.

3– قن وة صلاح، المرجع السابق، ص**173**.

4– أحمد أغبال، مسألة الموضوعية من وجهة نظر ماكس فيبر

http://www.sophia.over-blog.com/article-16654140.html(04/09/2008).

5– الخولي يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، ع264، الكويت، 2000، ص385–386.

6– أمزيان مُحَمَّد،منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،فرجينيا،الولايات المتحدة الأمريكية،1991، ص251.

7– المرجع نفسه،ص252.

8– المرجع نفسه،ص254.

- Méthodes des sciences sociales,p385. 9

10– أمزيان مُحَمَّد،– المرجع السابق،ص258.

11– ولد خليفة مُحَمَّد العربي، الجزائر والعالم، ملامح قرن وأصداء ألفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية(رغاية)، منشورات ثالة، الأبيار، 2001، ص38.

-Poincaré. H,La valeur de la science,Flamarion, Paris ,p267. 12

13– أغبال أحمد،مسالة الموضوعية في العلوم الإنسانية.

http://www.sophia.over-blog.com/article-16653798.html(04/09/2008).

14– حُسين محمود عبد الحميد، الإسلام وأصول البحث الاجتماعي، منبر الحوار، ع17، دار الكوثر، بيروت، 1990، ص28.

15– قن وة صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة، 1980، ص404.

16– الخولي يمنى طريف،مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وامكامية حلها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص229–232.